دور التجارة الخارجية في دعم حركة رؤوس الأموال في الجزائر دراسة تحليلية للفترة 2010 – 2018

The role of foreigntrade in supporting the movement of capital in Algeria, an analyticalstudy for the period 2010–2018

لباز لمين[1]، مرزق فتيحة حبالي[*2]، علة محمد[3]

[1] مخبر MQEMADD ، جامعة زيان عاشور(الجلفة)، الجزائر، Lebbazelamine@gmail.com

[2] مخبر MQEMADD ، جامعة زيان عاشور(الجلفة)، الجزائر، F.mrezague@univ-djelfa.dz

[3] مخبر MQEMADD، جامعة زيان عاشور(الجلفة)، الجزائر، allamohamed875@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2022/02/02 **تاريخ القبول: 2022/04/10**

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة دور التجارة الخارجية في دعم حركة رؤوس الأموال في الجزائر خلال الفترة 2010 – 2018، بحيث تم من خلالها التطرق إلى واقع التجارة الخارجية في الجزائر وكيف هي حركة رؤوس الأموال وكيف تأثر التجارة الخارجية على الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات.

وقد اعتمدت الدراسة التحليلية على الأدوات الإحصائية وقد ظهر أن هناك علاقة مباشرة وطردية بين التجارة الخارجية وحركة رؤوس الأموال.

الكلمات المفتاحية: التجارة الخارجية، حركة رؤوس الأموال، ميزان المدفوعات، الاستثمار الأجنبي المباشر، المديونية.

تصنيف JEL: F10، E22، G31

Abstract:

This study aims to learn the role of foreign trade in supporting the movement of capital in Algeria during the period 2010-2018, including the reality of foreign trade in Algeria and how capital and How does external trade affect the total balance of payments.

the analytical study relied on statistical tools and showed that there is a direct and direct relationship between foreign trade and capital movements

Key Words :Foreign trade, capital movement, balance of payments, foreign direct investment, indebtedness.

JEL Classification: F10 ،E22 ،G31

[*] المؤلف المرسل: مرزق فتيحة حبالي،f.mrezague@univ-djelfa.dz:

1. مقدمة:

شهد العالم موجة تحرير التجارة العالمية بكل جوانبها السلعية ، الخدمية ، الاستثمارية ...الخ ، هذا يعني إزالة كل القيود التي تقف أمام تحركات السلعية و الخدمات ، رؤوس الأموال و العمالة و هذا لإدراك الدول على مكاسب الانفتاح التجاري الايجابي على النمو الاقتصادي ، و الجزائر من بين هذه الدول كما أنه لا يمكن أن تعيش بعزل عن العالم الخارجي و هي حديثة العهد بالانفتاح التجاري ، و التجارة الخارجية لها دور فعال في حركة رؤوس الأموال و استقطاب الاستثمارات الأجنبية كما أن لها دور فعال في تحقيق فوائض في ميزان المدفوعات إذا كانت تقوم هذه التجارة على أسس و قواعد محكمة.

1 . 1 إشكالية الدراسة:

تكمن إشكالية الدراسة فيما يلي:

ما هو دور التجارة الخارجية في دعم حركة رؤوس الأموال في الجزائر للفترة 2010 _ 2018؟

1 . 2 . فرضيات الدراسة :

- تم تحرير التجار الخارجية في الجزائر بعد أزمة النفط 1986 تدريجيا .
- البحبوحة المالية التي عرفتها الجزائر و فتح الأسواق شجع الدول لفتح عدة قطاعات للاستثمار.
- الاستثمارات عرفت انكماشا وهذا راجع إلى دخول قطاع الطاقة أزمة و غياب التبادل الذي يساعد على رفع حجم هذه الاستثمارات.
- ارتبط ظهور السوق المالية في الجزائر بالتغيرات التي شهدها الاقتصاد الجزائري بداية التسعينات .

1 . 3 . أهداف الدراسة:

من بين أهداف الدراسة ما يلي:

- التطرق إلى أهم شركاء الجزائر للتجارة الخارجية كما يتم التعرف على حجم صادرات وواردات الجزائر خلال عشر سنوات الأخيرة وتدفق الاستثمارات لها الأجنبية المباشرة لنفس الفترة.
- معرف أثر التجارة الخارجية على رصيد الإجمالي لميزان المدفوعات لنفس الفترة.
- التطرق لوقع السوق المالية في الجزائر.
- التطرق إلي واقع مديونية في الجزائر.

1 . 4 . منهج الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلي ثلاث محاول وهي :

- واقع التجارة الخارجية في الجزائر.
- تطور تدفق الاستثمار الأجنبي و المديونية في الجزائر .
- أثر حساب رأس المال على التجارة الخارجية في الجزائر

2 .واقع التجار الخارجية في الجزائر

التجارة الخارجية ذات مكانة في اقتصاديات الدول ، و الجزائر من بين الدول حديثة العهد بالانفتاح التجاري فمنذ استقلالها اتبعت المركزية الاقتصادية (نظام الاشتراكية) ، حيث كان ينظر إلى هذا النظام هو الكفيل بتحقيق التنمية السريعة و العدالة و الرفاهية إلى أفراد المجتمع ، إلاَّ أن التجارة في ذلك الوقت فرضت عليها رقابة الإدارية حيث احتكرتها الدولة حتى ثمانينات من القرن الماضي ، لكن أزمات البترولية سنة 1986

على الاقتصاد الجزائري أدى إلى انخفاض كبير على مداخيل النفطية و عجز الموازنة العامة و ميزان المدفوعات مما دفع الحكومة إلى إعادة النظر و التحول نحو اقتصاد السوق وتبني إصلاحات اقتصادية المدعومة من طرف صندوق نقد الدولي و البنك العالمي و كان ذلك ما بين (1994 _ 1998) و من بين هذه الإصلاحات هو التخلي الدولة على احتكار التجارة الخارجية و تبني سياسة الانفتاح التجاري طبعاً هذا كان تدريجيا خوفاً من المخاطر مثل زيادة الاستيراد بشكل كبير .

1 . 2 . تطور تحرير التجارة الخارجية في الجزائر

عان الاقتصاد الجزائري في السنوات الأخيرة و في عقد الثمانينات تحديداً من العديد من المشاكل الاقتصادية، و التي كانت عائق أمام تقدمه في مجال التنمية الاقتصادية ، و لعل من بين أهم هذه المشاكل معدلات نمو المنخفضة و زيادة حدة التضخم و ارتفاع حجم البطالة و نقص العملات الأجنبية بسبب تدهور أسعار المحروقات ، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات خدمة دين و ما تشكله من ضغطات تعيق التقدم الاقتصادي و الاجتماعي(نور الدين ، 03 - 07 اكتوبر ، صفحة 07)، مما أدي إلى زيادة الاعتماد على الخارج للحصول على الاحتياجات الأساسية من السلع و الخدمات و بالتالي زيادة التبعية للعالم الخارجي وكل هذه الصعوبات دفعت الدولة الجزائرية إلى وضع إستراتيجية شاملة لإصلاح الاقتصادي تهدف إلى تصحيح الاختلالات السعرية و إعادة توجيه الاقتصاد الوطني لقوي السوق و سياسات التحرير(علي ، 2010، صفحة 179)

و بناء على ذلك و في إطار الإصلاحات ، حصلت الجزائر على دعم الدولة لسياسات الإصلاح من خلال موافقة من صندوق نقد الدولي و البنك الولي على إبرام مجموعة من الاتفاقيات مع الجزائر ، بحيث تعاظم فيها دور صندوق في توجيه الاقتصاد الوطني في نهاية الثمانينات خاصة بعد خطاب النوايا الذي أرسله وزير مالية الجزائر لمدير التنفيذي لصندوق نقد الدولي في شهر مارس 1989(فاتح، 2006، صفحة 04)، و الذي تعهدت فيه حكومة الجزائر على الالتزام بالانخراط في اقتصاد سوق و إنهاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية ، كما خطوات الاعتماد على آليات العرض و الطلب في تحديد أسعار الفائدة و أسعار الصرف ، فأكدت على المضي في عملية اللامركزية الاقتصادية تدريجيا ، و خلق بيئة التي تمكن من اتخاذ القرار على أساس المسؤولية المالية و الربحية و الاعتماد على ميكانيزمات لأسعار بما في ذلك سياسة سعر الصرف و كذلك توسيع دور قطاع الخاص .

أما ثاني اتفاق مع صندوق الدولي والبنك الدولي في جوان 1991،وجاء ليستكمل تطبيق برنامج التعديل في معظم المجالات مثل إعطاء الاستقلالية الكاملة للمؤسسات في اتخاذ القرارات الإدارية والمالية على أساس قواعد السوق،ومؤشرات الربحية الاقتصادية والمالية وحرية تحديد الأسعار وتقليص دور خزينة الدولة في تمويل عجز تلك المؤسسات(نعيمة ، 2006 ، صفحة 05)كما اتخذت إجراءات لإصلاح نظام الأجور وتغيير سياسات الإعانات ونظم الدعم وإلغاء التمييز بين القطاع العام والخاص في المشاركة في التجارة الخارجية،وذلك من خلال مجموعة من النصوص القانونية والتنظيمية المحددة لكيفيات وشروط ممارسة عمليات الاسترداد والتصدير وأهمها(الميلود ، 2013، صفحة 211)

الإجراء الأول: يتمثل في سن القانون (90 _ 10) حول النقد والقرض، المنظم لحرية الاستثمار الأجنبي في الجزائر والصادر في 14 _ 10 _ 1990 والمتمم في شهر سبتمبر بتعليمه من بنك المركزي تحدد فيه الكفايات والنمط المناسب لذلك.

الإجراء الثاني:كان في شهر أوت 1990 في قانون (90 _ 16) المؤرخ في 07 أوت 1990 والمتمثل في النظام الخاص بعمل تجار الجملة والوكلاء،والمتمم بالتعليمة رقم 63 لقانون المالية التكميلي لسنة 1990 والصادر عن وزارة الاقتصاد بتاريخ 20 _ 08 _ 1990 والمتعلق بشروط عمل هؤلاء الوكلاء وتجار الجملة.

الإجراء الثالث:كان في مارس 1991 والمتمثل في صدور المنشور التنفيذي رقم (91 _ 37) المؤرخ في 13 _ 02 _ 1991، والمتعلق بإزالة احتكار الدولة للتجارة الخارجية، كما تؤكد تعليمة البنك المركزي رقم 91 _ 03 المؤرخة في 21_ 04 _ 1991 على شروط وطرق عمليات تمويل التجارة الخارجية،والتي تنبض على ما يلي:

إلغاء ميزانية العملة الصعبة للمؤسسات العمومية؛

- تلزم المستوردين على الاستفادة من إمكانيات التمويل الخارجي ذو الاستحقاق أكثر من 18 شهراً، وتلزمهم بوضع مقابل ذلك للواردات بالعملة الوطنية؛
- تمنع عمليات التسديد بالعملة الصعبة في السوق المحلى بالنسبة للمنتجات المستوردة من طرف الوكلاء وتعويضها بالدينار الجزائري؛
- تلزم الأعوان الاقتصاديين الذين يبرمون صفقات استراد بدون دفع بأن يبينوا حقوقهم وتحديد مكان صفقاتهم لدي أحد البنوك.

و منذ سنة 1994 شرعت السلطات العمومية في إجراءات تابعة لتحرير التام للتجارة الخارجية ، تتمثل في وضع برامج للإصلاح الاقتصادي و اتخاذ تدابير واسعة لتحرير التجارة الخارجية تنفيذاً لشروط صندوق النقد الدولي للانفتاح على العالم الخارجي من أجل دخول السلع و الخدمات الأجنبية و كذلك دخول رؤوس الأموال **(Riadh, p. 02)**،مما حتم على الحكومة بإصدار تعليمة رقم (94 _ 13) بتاريخ 12 أبريل 1994 و التي تأكد على توجه جديد لسياسة التجارة الخارجية في الجزائر ومنذ ذلك التاريخ تم تحرير المبادلات التجارية بصفة تامة ، فكل شخص طبيعي أو معنوي مسجل في سجل تجاري و فقا لمرسوم (91 _ 37) يمكن ممارسة نشاط الاسترداد(زينب ، 2012، صفحة 189)، وسعياً منها لتحقيق الأهداف المسطرة قامت الجزائر بتخفيض تدريجيا لمعدلات الرسوم الجمركية حيث بحلول سنة 1995 تقرر إلغاء القيود على مدفوعات السلع غير المنظورة على مراحل بداية بالخدمات الصحية و التعليم ثم باقي الخدمات ، أما بالنسبة للسلع المنظورة فقد انخفضت سنة 1994 إلى معدل 60 **%** ثم 45 **%** سنة 1997(رشيد ، 2014، صفحة 25).و في مسارها نحو الانفتاح تم توقيع اتفاقيات الشراكة الجزائرية الأوروبية و الانفتاح على حوض متوسط، و التي كانت بدايتها 1995 تاريخ بداية مسار برشلونة للشراكة الأورو متوسطية التي كانت الجزائر أحد أطرافها(عبد الحميد ، صفحة 53)حيث كان توقيع أو الاتفاق في 13 ديسمبر 2001 بلجيكيا (بروكسل) وبعد ذلك توقيع اتفاق نهائي في 22 افريل 2002 ، بهذا دخلت الجزائر مرحلة جديدة بعد العزلة التي عاشتها خلال التسعينات وبعد أكثر من ثلاث سنوات دخل الاتفاق حيز التنفيذ ابتداء من الفاتح سبتمبر 2005 . (علي م.، 2012 ، صفحة 11)و في خطوة من خطوات الانفتاح ، قامت الجزائر بالانضمام إلى منطقة التجارة الحرة العربية اكبري و الانفتاح على محيط العربي ، و تندرج عملة الانضمام إلى منطقة التبادل التجاري الحر للدول العربية في إطار اتفاقية تسيير و تنمية التبادل التجاري بين دول العربية الموقعة سنة بتونس 1981 (عزيزة ، 2011، صفحة 152)،وهي تهدف إلى تحرير التبادل التجاري بين دول العربية من رسوم و القيود المختلفة التي تفرض عليها تسهيل تجارة الخدمات ، و قامت الجزائر بالمصادقة عليها في أوت 2004 ودخلت هذه المنطقة حيز التنفيذ في أوت 2005 و قد أعلن رئيس الجمهورية في

قمة الرياض 2007 عن انضمام الجزائر رسمياً لهذه المنطقة و تم إرسال ملف الانضمام رسمياً في ديسمبر 2008 إلى الجامعة العربية عن طريق المندوب الدائم ، و انطلقت الجزائر في تطبيق البرنامج التنفيذي لهذه المنطقة اعتباراً من أول جانفي 2009 واقع التجار الخارجية في الجزائر

التجارة الخارجية ذات مكانة في اقتصاديات الدول ، و الجزائر من بين الدول حديثة العهد بالانفتاح التجاري فمنذ استقلالها اتبعت المركزية الاقتصادية (نظام الاشتراكية) ، حيث كان ينظر إلى هذا النظام هو الكفيل بتحقيق التنمية السريعة و العدالة و الرفاهية إلى أفراد المجتمع ، إلاَّ أن التجارة في ذلك الوقت فرضت عليها رقابة الإدارية حيث احتكرتها الدولة حتى ثمانينات من القرن الماضي ، لكن أزمات البترولية سنة 1986 على الاقتصاد الجزائري أدى إلى انخفاض كبير على مداخيل النفطية و عجز الموازنة العامة و ميزان المدفوعات مما دفع الحكومة إلى إعادة النظر و التحول نحو اقتصاد السوق وتبني إصلاحات اقتصادية المدعومة من طرف صندوق نقد الدولي و البنك العالمي و كان ذلك ما بين (1994 _ 1998) و من بين هذه الإصلاحات هو التخلي الدولة على احتكار التجارة الخارجية و تبني سياسة الانفتاح التجاري طبعاً هذا كان تدريجيا خوفاً من المخاطر مثل زيادة الاستيراد بشكل كبير.

2 . 2 . أهم زبائن الجزائر لعمليات الاسترداد والتصدير لسنتي 2018 _ 2019

حسب بيانات مديرية الدراسات و الاستشراف التابعة للجمارك تمت أهم التبادلات التجارية لجزائر استراد وتصدير خلال الأشهر السبعة الأولي من سنة 2019 مع أوروبا أي ما يعادل 57 **%**من القيمة الإجمالية للتبادلات ، حسب ما كشف عنه المديرية العامة للجمارك وقد بلغت هذه المبادلات خلال الفترة الممتد بين يناير و يوليو الفارطين قرابة 27,12 مليار دولار مقابل 29,61 مليار دولار خلال نفس الفترة من سنة 2018 أي تراجع قدره 8,42 بحسب معطيات مديرية الدراسات و الاستشراف التابع للجمارك(الجزائر، 2020)و تبقي البلدان الأوروبية أهم شركاء الجزائر علماً أن 61,11 **%** من صادرات الجزائر و 53,32 **%** من وارداتها تأتي من هذه المنطقة من العالم و منها بلدان الاتحاد الأوروبي، وبالفعل فإن صادرات الجزائر نحو البلدان الأوروبية بلغت خلال الأشهر السبعة الأولى من السنة الجارية حوالي 23 ,13 مليار دولار مقابل 14,89 مليار دولار خلال نفس الفترة من سنة 2018 مسجلة بذلك تراجع قدره(11,19 _) **%** ومن جهتها استوردت الجزائر من البلدان الأوروبية ما قيمته13,89 مليار دولار خلال الأشهر السبعة الأولى من سنة 2019 مقابل 14,72 مليار دولار خلال نفس الفترة من 2018 أي بانخفاض نسبته(5,62 _)**%** و تبقي فرنسا و إيطاليا و اسبانيا و بريطانيا العظمي أهم شركاء الجزائر في أوروبا ، (صندوق النقد العربي) ، وتحتل بلدان آسيا المركز الثاني في مجال التبادلات مع الجزائر 11,63 مليار دولار بما يمثل 24,40 **%** من القيمة الإجمالية من صادرات البلاد خلال الأشهر السبعة الأولي ل 2019 مقابل 10,77 مليار دولار خلال نفس الفترة 2018 وبالفعل فقد اشترت بلدان آسيا منتوجات الجزائر بقيمة 3,92 مليار دولار خلال الأشهر السبعة الأولي من سنة 2019 حوالي 3,50 مليار دولار خلال نفس الفترة 2018 مسجلة بذلك ارتفاعاً قدر ب (11,83) **%** ، و في المقابل استوردت الجزائر من آسيا ما قيمة 7,71 مليار دولار خلال 2018 أي ارتفاع بلغ (6,23 **%**) ، وتعتبر من الصين و الهند و المملكة العربية السعودية و كوريا أهم شركاء الجزائر بهذه المنطقة من العالم (للجمارك، 2020)، و تأتي بلدان الأمريكيتين في المرتبة الثالثة بقيمة نحو 6,30 مليار دولار خلال الأشهر السبعة ل 2019 مقابل 7,62 مليار دولار أي تراجع بنسبته (17,38 _ **%**) من جهة أخري بلغت صادرات الجزائر نحو هذه البلدان قرابة 2,94 مليار دولار خلال الأشهر السبع الأولي 2019 مقابل

3,93 مليار دولار خلال نفس الفترة من 2018 أي تراجع نسبة (25,2 _ %) و قد استوردت الجزائر من هذه المنطقة ما يعادل 3,95 مليار دولار مقابل 3,63 دولار أي بتراجع قدر ب (9,05 _ %) وتمثل أهم البلدان الشريكة لهذه المنطقة الأرجنتين ، الولايات المتحدة الأمريكي ، البرازيل .

تحسن التبادلات التجارية بين الجزائر وإفريقيا:وفي سياق أخر أوضحت مديرية الدراسات و الاستشراف التابعة للجمارك أن التبادلات تجارية بين الجزائر و البلدان الإفريقية عرف تحسناً خلال سبعة أشهر الأولى لسنة 2019 بما عادل 7,43 % ليصل إلى 2,02 مليار دولار مقابل 1,88 مليار دولار خلال نفس الفترة من 2018 ، وقد اقتنت البلدان الأفريقية من بينها بلدان اتحاد المغرب العربي خلال الأشهر السبعة الأولي من 2019 منتوجات جزائرية بقيمة 1,24 مليار دولار مقابل 1,16 مليار دولار أي زيادة ب 6,92 % واستوردت الجزائر من هذه المنطقة منتجات بقيمة 777,60 مليون دولار خلال الأشهر السبعة الأولى من 2019 مقابل 718,2 مليون دولار خلال نفس الفترة من 2018 أي ما يعادل زيادة قدرها 8,25 % وقد شكلت كل من مصر و تونس و المغرب أهم شركاء الجزائر في هذه المنطقة من العالم حسب الجمارك .و من جهة أخرى زادت التبادلات التجارية بين الجزائر ومنطقة اوقيانوسيا 19,76 % من نفس الفترة 2019 ، وقد بلغت صادرات الجزائر نحو هذه البلدان 311,09 مليون دولار مقابل 182,98 مليون دولار خلال الفترة أي زيادة نسبتها 70 % .و استوردت الجزائر من هذه المنطقة سلع بقيمة 315,24 مليون دولار مقابل 339,99 مليون دولار في نفس الفترة من 2018 أي ما يعادل انخفاض معدله 7,28 % و تتمثل أهم البلدان الشريكة بهذه المنطقة هي استراليا ، يزيلاند ا الجديدة . وقد بلغ مجموع التبادلات التجارية العالمية للجزائر مع مختلف المناطق الجغرافية خلال الأشهر السبعة الأولى من 2019 قيمة 47,697 مليار دولار خلال نفس الفترة من 2018 أي انخفاض يقدر ب 5,37 %. وبشكل عام فإن أهم زبائن الجزائر خلال الأشهر السبعة الأولي 2019 يتمثلون في:فرنسا،ايطاليا،اسبانيا، ولايات المتحدة الأمريكية، تركيا أما أهم ممونين الجزائر فهم الصين،فرنسا،اسبانيا،ألمانيا، ايطاليا.وخلال نفس الفترة من 2019 بلغت قيمة صادرات الجزائر 21,64 مليار دولار أي تراجع قرابة 6,8 % في حين بلغت وإراداتها 26,05 مليار دولار مسجلة بذلك انخفاضاً ب 2,52 %. (صندوق النقد العربي)

2 . 3 . صادرات وواردات الجزائر للفترة 2010 _ 2018

صادرات الجزائر للفترة 2010 _ 2018: من خلال الإحصائيات التي تحصلنا عليها من صندوق نقد الدولي للفترة 2010 _ 2018 والمتعلقة بصادرات سلعية لكل من الدول ذات الدخل المرتفع وبلدان نامية في العالم العربي تبين لنا ما يلي:(صندوق النقد الدولي ، 2020)

أن صادرات لدول ذات دخل المرتفع ذات نسبة مقارنة بصادرات الموجهة للدول النامية هذا من جهة، لكن يبدوا أن حجم الصادرات مع دول ذات الدخل المرتفع هو بدوره يعرف تذبذب من سنة إلى أخرى ففي 2010 كانت نسبة 82,15 % ثم السنوات التي والتها كانت تنخفض باستمرار إلى غاية 2015 الذي عرفت فيه تحسن طفيف حيث قدر هذا التحسن ب 1,33 % لكنه يبقي حجم التصدير إلى بلدان ذات الدخل المرتفع عرف انخفاض مستمر خلال الفترة الممتدة بين 2010 _ 2018. أما فيما يخص الصادرات إلى البلدان النامية فهي في حد ذاتها تعرف انخفاض شديد مقارنة بدول ذات الدخل المرتفع، إلاّ أنها أيضاً تعرف انخفاض مستمر على مدار السنوات ونفسا لأمر للمواد الغذائية والمواد الزراعية الأولية. وعن آخر ما أقرت به الوكالة الوطنية للترقية التجارة الخارجية (الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار ، 2020)أن الجزائر عرفت فائض في الميزانية التجارية للجزائر

تناقص بنسبة 54 % سنة 2013 ما يقارب 10 مليار دولار مقابل 21,5 مليار دولار أمريكي في 2012 وهو الأمر الذي يؤكد هشاشة الاقتصاد الجزائري. تعد صادرات بنسبة 9,6 % ما يقدر 64,97 مليار دولار أمريكي في 2012 ما يصاحب تراجع حجم الصادرات المحروقات ب 9,8 %وهو راجع إلى تراجع متوسط أسعار البترول .يوضع البيان الفصلي لمؤشر البترول بعد ارتفاع خلال الفصل الأول 2013 (193 دولار أمريكي للبرميل) مقارنة بفصل الأخير ل 2012 (10,5 دولار أمريكي للبرميل) انخفضت الأسعار خلال الفصل الثاني بمعدل 102 دولار أمريكي للبرميل مسجلا ادني مستوياته عند 97 دولار أمريكي للبرميل غير أن الأسعار عادة و ارتفعت في الفصل الثالث و الرابع بمستويات على توالي 111 دولار أمريكي للبرميل 110,5 دولار أمريكي .

الجدول 1: صادرات الجزائر للفترة 2010 _ 2018

السنوات الصادرات	صادرات البضائع إلى بلدان مرتفعة الدخل%	صادرات السلعية إلى بلدان النامية في العالم العربي%	صادرات مواد الغذائية%	صادرات المواد الزراعية الأولية%
2010	82,154	3,375	0,560	0,015
2011	81,521	3,237	0,488	0,024
2012	80,661	4,217	0,445	0,009
2013	80,303	5,486	0,614	0,012
2014	77,852	5,422	0,539	0,018
2015	79,180	6,031	0,681	0,028
2016	78,020	5,950	1,010	0,035
2017	74,506	5,900	0,979	0,072
2018	73,173	5,781	_	_

المصدر:إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات صندوق النقد الدولي

ومن خلال تقرير التجارة الخارجية للدول العربية (الفصل الثامن)يري أيضاً أن أداء التجارة الخارجية للجزائر قد عرفت ارتفاعاً لعام 2018 وهذا على صعيد صادرات من النفط حيث قدر هذا النمو بنحو 39,3 %(تقرير التجارة الخارجية للدول العربية)أما فيما يخص الصادرات السلعية في الأسواق العالمية ومؤشر التركيز وتنويع السلعي لصادرات الجزائر ل 2012 _ 2017 تم إعداد الجدول التالي:

الجدول 2: مؤشر التركيز والتنوع السلعي لصادرات الجزائر (2012و2017)

البلد	2012			2017		
	عدد السلعة المصدرة	مؤشر التركيز	مؤشر التنوع	عدد السلعة المصدرة	مؤشر التركيز	مؤشر التنوع
الجزائر	98	0,54	0,724	108	0,48	0,789

المصدر:برنامج الأمم المتحدة للتنمية والتجارة الاونكتاد قاعدة البيانات التجارة حسب تصنيف SITC 30(تصنيف 3 أرقام).

سجلت الجزائر نسبت مساهمة منخفضة في إجمالي صادراتها لذلك فإنها تعتبر أقل تكاملاً من التجارة البينية العربية (صندوق التجارة الخارجية، ص162) ، أما في ما يخص ما اقره مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية فيري أن صادرات الجزائر خارج المحروقات ب 1,31 مليار دولار خلال سداسي الأول من 2019 و هي نسبة تمثل 6,90 % من حجم الإجمالي للصادرات مقابل1,45 مليار دولار خلال الفترة نفسها من سنة 2018 مسجلة تراجع بنسبة 10,01 % تشير بيانات سداسي الأول من سنة 2019 إلى تراجع مداخيل الجزائر من الصادرات إلى

حدود 100 مليون دولار ، أما صادرات الجزائر في المواد نصف المصنعة فقد بلغت 999,5 مليون دولار مقابل 1,129 مليون دولار في الفترة نفسها من السنة أي ارتفاع قدر ب 11,93 % و تبقي النسبة المواد الغذائية هامشية في مداخيل الصادرات قدرت ب 208,2 مليون دولار مقابل 251 مليون دولار سنة 2018 مسجلة تراجعاً قدره 12,23 % و في مجال الصادرات أيضا بلغت مداخيل المواد الخام قيمة 40,53 مليون دولار مقابل 52,36 مليون دولار سنة 2018 وعرفة هي الاخري تراجعاً ب 22,58 % أما بالنسبة لعتاد الفلاحي فنسبة التصدير تبقي ضعيفة جداً حيث لم تتعدي قيمتها 0,19 مليون دولار(مؤتمر الامم المتحدة للتجارة و التنمية، 2020)، و بحسب بيانات مديريات الدراسات و الاستشراف التابعة للجمارك بلغت صادرات الجزائر خلال السداسي الأول 2019 ب 18,96 مليار دولار مقابل 29,20 مليار دولار خلال نفس الفترة من سنة 2018 أي انخفاض بنسبة 6,75 % مقارنة بالسنة الفارطة .

واردات الجزائر خلال الفترة 2010 _ 2018:من خلال الجدول الذي تحصلنا عليه من إحصائيات صندوق نقد الدولي لتطور الواردات الجزائر خلال الفترة 2010 _ 2018 فالسلع المستورة من البلدان ذات الدخل المرتفع تعرف نسب مرتفعة مقارنة بالصادرات لنفس البلد إلاّ أن سنوات الأخيرة عرفت تراجع كبير كما أن الواردات من الدول النامية للعالم العربي فطبيعتها منخفضة و زادت انخفاضاً إلى غاية 2017 حيث زادت نسبت الواردات في هذه السنة و السنة التي والتها أما المواد الغذائية فتعرف تطور عبر السنوات لكون الجزائر المواد الغذائية تحتل المرتبة الثانية من وارداتها أما مواد الخام الزراعية فهي ذات نسب ضعيفة جداً كون الجزائر ذات اقتصاد هش و غير منتجة للمواد مصنعة ، أما في ما يخص إحصائيات مديرية الجمارك فإن واردات الجزائر بلغت 22,44 مليار دولار 2019 مقابل 23,14 مليار دولار 2018 مسجلة بذلك انخفاض بنسبة 4,30 % و تضيف مديرية أنه خلال السداسي الأول أعطت الصادرات الواردات في حدود 86 % مقابل 88 % خلال نفس الفترة من السنة الماضية ، و تظهر البيانات مؤقتة لمديرية الدراسات و الاستشراف التابعة للجمارك أم واردات بلغت 41,93 مليار دولار مقابل 46,33 مليار دولار مسجلة بذلك انخفاض قدر 9,49 % وفقاً لنفس البيانات فإن صادرات الجزائر في 2019 غطت فاتورة الواردات بنسبة 85,43 % مقابل 90,22 % في 2018 (تقرير صندوق التجارة الخارجية لدول العربية). بالنسبة لواردات فقد تراجعت خمسة من أصل سبع مجموعات المنتجات التي تتضمنها فاتورة الاستيراد خلال سنة المنصرمة مقارنة بالسنة التي سبقتها، كما أشار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن نسبة المساهمة في الواردات بينية العربية أقل من متوسط حصة الواردات البينية في الواردات الإجمالية للدول العربية كمجموعة(مؤتمر الامم المتحدة للتجارة و التنمية، 2020)

الجدول 3: واردات الجزائر خلال الفترة 2010 _ 2018

السنوات الواردات	الواردات السلعية من البلدان مرتفعة الدخل%	الواردات السلعية من البلدان النامية في العالم%	واردات المواد الغذائية%	واردات المواد الخام الزراعية%
2010	68,67	4,44	16,30	1,60
2011	67,11	5,11	22,79	1,51
2012	64,17	4,67	19,85	1,48
2013	64,86	6,26	19,06	1,44
2014	65,24	4,54	20,13	1,56

2015	63,14	4,95	19,31	1,44
2016	58,77	5,50	19,02	1,40
2017	38,66	10,20	20,24	1,03
2018	37,63	10,60	_	_

المصدر:إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات صندوق النقد الدولي

الجدول 4:أهم مموني الجزائر 2018

البلد	القيمة (مليون دولار)	التطور %
صين	7,654	_ 2,60
فرنسا	4,278	_ 10,78
ايطاليا	3,420	_ 7,18
اسبانيا	2,929	_ 17,21
ألمانيا	2,833	_ 0,97
تركيا	2,141	_ 7,41
الأرجنتين	1,812	_ 4,18
الولايات م أ	1,418	_ 13,776
برازيل	1,136	_ 5,48
الهند	968	_ 25,43
كوريا الجنوبية	842	_ 32,05
عربية السعودية	625	_ 12,64
بولونيا	590	_ 11,44
روسيا	587	_ 35,47
مصر	584	6,18
باقي دول العالم (169بلد)	1,012	0,81
المجموع	41,93412	_

المصدر: مديرية الدراسات والاستشراف للجمارك

ومن خلال الفصل الثامن لصندوق التجارة الخارجية لدول العربية فإنه أشار أن أداء الواردات السلعية للجزائر في 2018 ارتفعت بنحو 1,9 % وزادة الواردات السلعية البينية خلال نفس العام إلى 22,1 % (تقرير صندوق التجارة الخارجية لدول العربية، صفحة 155)حركة رؤوس الأموال في الجزائر

أدخل هنا محتوى العنوان الفرعي الأول،أدخل هنا محتوى العنوان الفرعي الأول،أدخل هنا محتوى العنوان الفرعي الأول،أدخل هنا محتوى العنوان الفرعي الأول،أدخل هنا محتوى العنوان الفرعي الأول،أدخل هنا محتوى العنوان الفرعي الأول،أدخل هنا محتوى العنوان الفرعي الأول.

3.تطور تدفق الاستثمار الأجنبي و المديونية في الجزائر:

3 . 1 . تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للجزائر (2010 _ 2018)

البحبوحة المالية التي عرفتها الجزائر مؤخرا دفعت بميل دول المتوسطية نحوها، لكن فتح الأسواق هو من شجعها حين فتحت الدولة عدة قطاعات للاستثمار، الجزائر حالياً في أول القائمة للمستثمرين الأوروبيين وأرباب العمل الأجانب وفي عدة مجالات كالاتصالات والسياحة،ورغم هذا مازالت الدولة بطيئة في إصلاحاتها وأبرز حادثة نحو رأس مال الخليجي بقيمة 8 مليار دولار لدول المجاورة بسبب البيروقراطية. ورغم أن هناك استثمار وافد إلى الجزائر إلى انه يعرف انخفاض مستمر عبر السنوات وطبعاً هذا راجع إلى المعوقات التي تفرضها الدولة الجزائرية وهي:

ارتفاع سعر الفائدة المفروض على المشاريع الاستثمارية؛

صعوبة السياسة الاقتصادية وحدتها،

ومن خلال ما لاحظنا على الإحصائيات الواردة من صندوق نقد الدولي للفترة المعتمدة من 2010 _ 2018 تبين ما يلي:

عرفت الجزائر فترة تذبذبات على التدفق السنوي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر و شهدت كل من 2012 و 2014 تسجيل اقل حجم التدفقات الواردة للاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر الذي قدر في حدود 1,50 مليار دولار أمريكي (شكل) ، أما سنة 2015 فقد سجلت تدفقات الواردات للاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر لأول مرة تدفق سلبي خلال الفترة الأولي وقدر ب (32,4 _ %) أي (537 _) مليار دولار أمريكي أي أن هذا الاستثمارات عرفت انكماشاً خلال هذه السنوات و هو راجع حسب الانتكاد إلى دخول قطاع الطاقة أزمة و غياب التبادل التي تساعد على رفع حجم هذه الاستثمارات لكنه تحسن بدايات 2016 و وصل إلى 163 مليار دولار أمريكي لكن عاد إلى الانخفاض في 2017 وقدر 120 مليار دولار أمريكي وزاد تحسن في 2018 و وصل إلى 150 مليار دولار أمريكي.

الجدول 5: تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للجزائر (2010 _ 2018)

السنوات الاستثمارات	الاستثمار الأجنبي المباشر الصافي تدفقات الوافدة ميزان المدفوعات بالأسعار الجارية مليون دولار أمريكي	الاستثمار الأجنبي مباشر صافي تدفقات الواردة % من إجمالي الناتج المحلي
2010	230	1,42
2011	257	1,28
2012	150	0,71
2013	169	0,80
2014	150	0,70
2015	_ 537	_ 0,32
2016	163	1,02
2017	120	0,71
2018	150	0,86

المصدر:من إعداد الباحثين من خلال الاعتماد على إحصائيات تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (2010 _ 2018).

ومن خلال الوكالة الوطنية للاستثمار **ANDI** انه بفضل الاتفاقيات الثنائية والعديدة المتعلقة بتنفيذ صندوق نقد الدولي.

المشاريع في قطاع الصناعة (نسيج، الصلب .... الخ،الطاقة، النقل البحري والبناء)أصبحت تركيا في سنة 2017 مستثمر أجنبي خارج قطاع المحروقات في الجزائر والفترة الممتدة من 2003 _ 2017 تم إعلان عن 138 مشروعاً استثمارياً تركياً على مستوي الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار بمبالغ إجمالية قدرة 474 مليار دينار (الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار ، 2020)

3 . 2 . تطور المديونية في الجزائر خلال الفترة 2010 _ 2018.

من الجدول و الفترة الممتدة 2010 _ 2018 نلاحظ أن أرصدة الدين الخارجي طويلة الأجل تعرف انخفاض مستمر عبر السنوات وكذلك نفس الشيء لدين العام المضمون من قبل الحكومة و بنك الدولي للإنشاء و التعمير(الدين المستحق و المنصرف) ، لكن فيما يخص أرصدة الدين الخارجي قصير الأجل لم يسجل أي دين خلال سنتين 2017 _ 2018 ، وعرف انخفاضاً ابتداء 2010 إلى غاية 2013 لكن مع حلول 2014 عرفت زيادة وبقيت هذه الزيادة مستمرة إلى غاية 2018 ، كانت الزيادة بحدود 646 مليون دولار أمريكي في هذه السنة (2018) ،أما في ما يخص 2015 انخفض حجم الديون (151 _) مليون دولار أمريكي مقارنة بسنة 2014 و المشكلة أنها عادة الديون للارتفاع من جديد خلال 2016 حيث قدرة في حدود 162 مليون دولار و استمرت الديون في الارتفاع إلى غاية 2018 .

كما انه يجب الإشارة أن الديون الطويلة تعمل على زيادة حجم المنشأة بدرجة كبيرة و توجد ميزة آخري ضريبية و هي خصم تكاليف الاقتراض من الأرباح و بالتالي تقل الضريبة بمقدار مصروفات القروض ، أما عيوبه تكلفة التمويل و الوضع المالي للشركة إضافة عصر الوقت بمعنى لو حصل علة تميل خارجي أو تسهيلات فما هو تكلفته و هي سأحصل عليه لأني لم أحصل عليه في الوقت الحالي المناسب سيصبح عبئاً أيضا و هل عملية السداد ستأثر على الخطط المستقبلية فالاقتراض يصبح عبئ على شركة مع الوقت عندما يحين موعد السداد ، القروض قصيرة الأجل هي القروض التي تشمل على الالتزامات البسيطة ويحصل عليها الفرد مقابل شراء بعض الأشياء ، أو دفع مبالغ منخفضة القيمة لذلك تصل فترة السداد هذه القروض إلى اقل من سنة مالية واحدة و تكلفته هي القيمة المالية الإجمالية الخاصة بالقرض و بالتالي الأمر ايجابي بالنسبة للجزائر لان التكلفة تقل المقصودة بها تكلفة القروض القصيرة أقل تكلفة القروض طويلة الأجل(صندوق النقد الدولي ، 2020)

الجدول 6: تطور مخزون الديون الخارجية 2010 _ 2018

سنوات الديون	أرصدة الدين الخارجي طويل الأجل	أرصدة الدين الخارجي قصير الأجل مليون دولار أمريكي	دين عام ومضمون من قبل الحكومة والبنك الدولي للإنشاء والتعمير المستحق والمنصرف%
2010	363	177	917
2011	308	114	832
2012	246	120	718
2013	207	132	193
2014	181	197	151
2015	118	182	111

2016	186	198	725
2017	190	209	_
2018	172	231	_

المصدر:إحصائيات من صندوق نقد الدولي

4. أثر حساب رأس المال على التجارة الخارجية في الجزائر

4 . 1 . واقع سوق المالية في الجزائر للسنوات الأخيرة

ارتبط ظهور السوق المالية في الجزائر بالتغيرات التي شهدها الاقتصاد الجزائري بداية التسعينات من القرن الماضي ، حيث فرض التحول إلى اقتصاد الحر ظهور آليات المساعدة على ذلك كالسوق المالية ، الذي تجسد في سنة 1993 من خلال المرسوم التشريعي رقم 93 _ 10 المؤرخ في 23 ماي 1993 (الجريدة الرسمية الجزائرية، 1993)، و الذي من خلاله تم إنشاء بورصة القيم المنقولة كما يتم تحديد الهيئات المكونة لها و المتمثلة أساسا في لجنة تنظيم و مراقبة عمليات بورصة (**COSOB**) التي تشكل سلطة سوق القيم المنقولة ، إضافة إلى شركة لتسيير بورصة القيم المنقولة و قد تم تجسيدها في 25 ماي 1997. ومن خصائص لرئيسية للسوق الجزائري غلى جانب حداثة تكون ما تبعة من ضعف التنظيمي والتشريعي الذي يعكس على أدائه نميز كذلك:

ضآلة حجم السيولة:ويقاس حجم السوق من خلال استخدام مؤشر عدد المؤسسات المدرجة في السوق والقيمة الرأسمالية للسوق أو من خلال نسبة الإصدارات الجديدة إلى الناتج المحلي هذا فيما يخص سوق الإصدار، في حين يتم الاعتماد على معدل الرأسمالية في قياس مستوي نشاط سوق على مستوي التداول (ابراهيم ، 2009، الصفحات 03 - 05)ومن متابعة المؤشرين تتضح ضآلة الممثل بعدد الشركات المدرجة والبالغ عددها خمسة إلى غاية 2017والطلب الذي يتمثل في عدد وحجم أوامر الشراء والبيع مقارنة مع السوق المتقدمة والناشئة.

درجة تركيز التداول: ويقصد بها نسبة تداول الأسهم النشطة إلى إجمالي حجم التداول وتستعمل للحكم على جودة الأدوات المالية ففي ظل محدودية عدد المؤسسات المدرجة يمكن الحكم بارتفاع درجة التركيز التداول مما يَحُدْ من عدد الأسهم ذات الجاذبية ويحصرها في القطاعات محددة فقط دون غيرها مع أنها قد تمثل فرصاً استثمارية مريحة. ويعود ارتفاع درجة التركيز إلى مجموعة من الأسباب منها الاحتفاظ ببعض كبار المستثمرين بأسهم الشركات الواعدة وهو ما يبعدها من التداول ويخفض من درجة نشاطها، كما قد يعود السبب إلى انخفاض جودة غالبية الأسهم المدرجة، لاسيما أسهم شركات القطاع العام (جمال الخطيب، 2008، صفحة 94)

تدني قرض المتاح للتنويع: من أهم ما يلاحظ النقص الواضح في الأدوات المالية الحديثة الجاذبة لرؤوس الأموال، من حيث الخصائص المتعلقة بهذه الأدوات ونوعيتها إذ يقتصر التعامل تقريبا فقط في الأسهم إضافة غلى وسائل التمويل التقليدي مما يحدد فرص التنويع في الأدوات المالية للمستثمرين عند تكوين محافظهم المالية ويقيد الإستراتيجية الاستثمارية المنتهجة وهو ما يرفع من أخطار المترتبة عن الاستثمارات (ابراهيم ، 2009، صفحة 06)

التقلبات الشديدة في الأسعار: من بين الخصائص الأساسية للأسواق المتخلفة عموماً والسوق المالية الجزائرية خصوصاً شدة تقلبات في حركة الأسعار ويرجع ذلك في الأساس إلى الاعتماد هذه السوق على تمويل من المصادر الخارجية المتمثلة في القروض وإصدار المزيد من الأسهم مع الاعتماد أقل على الأرباح المحتجزة كما أن هذا النمط التمويلي في ظل ما يسمي (الرفع المالي) من شأنه أن يؤدي إلى زيادة حدة التقلب في ربحية السهم وفي قيمته السوقية،وهو ما يثير مخاوف المستثمرين من داخل هذه الأسواق(حسين عبد المطلب ، 2006، صفحة 375)

ضعف الأطر التشريعية والتنظيمية: يلاحظ أن الضعف في الأطر التشريعية والتنظيمية التي تحكم أصول وقواعد العمل في السوقين الأولية والثانوية وعدم مسايرتها لتطورات من بين أهم المعوقات التي تحد من تطور السوق المالية الجزائرية، ويبدو هذا واضح في عدد من الجوانب والمتمثلة في:

غياب الاستقلال الإداري وافتقار السوق لأدوات التي تساعدها على إدارة الأوراق المالية؛

غياب المؤسسات المساندة ذات الأثر المباشر على الأسواق الأسهم والمكملة لدوره ومن أهم هذه المؤسسات الشركات الصانعة للسوق والمتمثلة أساساً في الوساطة المالية.

غياب الإفصاح وتدفق المعلومات:من خلال غياب النصوص القانونية الواضحة والصريحة المنظمة لإشهار المعلومات والمتعلقة بالشركات وسير أعمالها وكشف حقيقة مراكزها المالية، وقد ترتب على غياب هذه النصوص ضعف الرقابة على شركات المساهمة وتعذر توفير الضمانات الأساسية من ناحية صحة المعلومات ومن شأن هذا أن يؤدي من احتمالات تعريض حقوق المستثمرين للضياع والتلاعب بمدخراتهم ولعل هذا ما يخلق عدم الثقة بالسوق ويدفع المدخرين للأحجام عن الوجه (عتيقة و سهام ، 2006، الصفحات 03-04)

2.4. واقع ميزان المدفوعات في الجزائر في الفترات (2000 _ 2013 _ 2018)

لقد أدي انخفاض أسعار النفط في 1986 إلى انخفاض صادرات المحروقات ب 39 % وتراجع معدلات التبادل التجاريب43,6 %، وبلغ عجز الحساب الجاري والحساب الكلي لميزان المدفوعات2,2 و1,5 مليار دولار على الترتيب في نفس السنة، ليستمر عجز الحساب الجاري إلى غاية 1989 ثم تحول في سنتي 1990 و1991 إلى فائض بلغ نسبة 6 % من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 1991 نتيجة لتحسن أسعار النفط التي بلغت 24,4 دولار للبرميل سنة 1991. وابتداءً من سنة 2000 سجل الرصيد الكلي لميزان المدفوعات فائض قدره 9,020 مليار دولار ليتراجع بعدها حتى سنة 2003 ثم تضاعف تقريباً خمس مرات ليصل أعلى قيمة له 37,030 مليار دولار سنة 2008، ثم تراجع بشكل كبير سنة2009 حيث بلغ 3,6 مليار دولار نتيجة الأزمة المالية العالمية وتراجع الطلب العالمي على البترول، ثم ارتفع إلى 15,303 مليار دولار سنة 2010. وقد ول الفائض إلى ادني قيمة له ب 0,920 مليار دولار سنة 2013 بسبب انخفاض سعر البترول كما عرفت سنوات التسعينات عجزاً في الحساب الجاري ، بسبب زيادة الواردات عقب تطبيق التدابير الخاصة بتحرير الواردات ،بالإضافة إلى تخفيض قيمة العملة اللذان يدخل في إطار الإصلاحات الاقتصادية مع المؤسسات المالية الدولية ، وابتداء من سنة 2000 بدأ الحساب الجاري يحقق فوائض مالية معتبرة إلى غاية 2008 حيث بلغ 35,180 مليار دولار بسبب تحسن الكبير في أسعار المحروقات التي قاربت 100 دولار للبرميل في هذه السنة ، ورغم سياسات الإصلاح التي انتهجتها الجزائر في فترة تسعينات إلا أنها لم تستطع احتواء الاختلالات المتزايدة خاصة انخفاض احتياطات النقد الأجنبي التي بلغت 1,1 مليار دولار وارتفعت المديونية الخارجية إلى 29,49 مليار دولار سنة 1994 ، كانت منها 4,9 مليار دولار تدفقات

رأسمالية وافدة في إطار حصول الجزائر على تسهيل التمويل التعويضي و الطارئ و الاتفاق لإعادة الجدولة للديون مع نادي باريس و لندن ، كما استمر حساب رأس مال في تحقيق عجوزات بلغت أقصاها 11,22 مليار دولار عندما أقبلت السلطات على السداد المسبق لديونها بمقدار 12,9 مليار دولار في سنة 2006 في حين سجل حساب رأس مال فائضاً ابتداء من 2008 بسبب ارتفاع حجم الاستثمارات الأجنبية الصافية التي بلغت 3,5 مليار دولار سنة 2010 وزيادة القروض قصيرة الأجل التي قدرة 1,77 مليار دولار في نفس سنة ، كذلك نلاحظ أن وضع ميزان المدفوعات في الجزائر لم يستقر ويبقي متذبذباً خلال الفترة (2000 _ 2013) نتيجة الصدمات الخارجية التي تعرض لها الاقتصاد الجزائري جزاء ارتفاع و انخفاض أسعار النفط و تقلبات أسعار الصرف إلا انه شهد تحسن ملحوظ خلال الفترة (2003 _ 2008) مما يجعل السياسات الاقتصادية غير قادرة في الحفاظ على استقرار وضع ميزان المدفوعات التي لا يزال يخضع إلى التغيرات الوضع الاقتصادي الدولي (الجزائر، 2020).

وأكد محافظ البنك الجزائري إن إجمالي ميزان المدفوعات سجل خلال السداسي الأول لسنة 2017 عجز بمقدار 11,06 مليار دولار مقابل 14,61 مليار دولار خلال نفس الفترة من عام 2016 أما رصيد حساب رأس مال فسجل فائض بقيمة 0,97 مليار دولار مقابل فائض بقيمة 0,15 مليار دولار خلال سداسي الأول من عام 2016وأعلنأيضا عن تراجع في ميزان المدفوعات في نصف الأول من عام 2018 بانخفاض تجاوز 3 مليارات دولار مقارنة بالفترة نفسها من عام 2017 وسجل الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات عجز قدره 7,93 مليار دولار في نهاية يونيو 2018 مقابل عجز قدره 11,06 مليار دولار نهاية يونيو 2017 وبشكل إجمالي تقلص عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات إلى 7,48 مليار دولار في نهاية يونيو 2018 مقابل عجز قدره 12,120 مليار دولار لنفس الفترة من 2017 أما عن رصيد حساب رأس المال و المعاملات المالية فقد سجل عجزاً قدره 447 مليون دولار في نهاية يونيو 2018 مقابل فائض قدره 1,06 مليار دولار نهاية يونيو 2017 وجميع كل هذه التدفقات الخارجية و الداخلية للعملة الأجنبية سجل الرصيد الكلي لميزان المدفوعات (الحساب الجاري من ميزان المدفوعات + حساب رأس المال و المعلومات المالية) عجزاً بقيمة 7,93 مليار دولار في نصف الأول من عام 2018 مقابل عجز قدر ب 11,060 مليار دولار في نفس السداسي من عام 2017 ورغم ارتفاع متوسط سعر النفط إلى حوالي 71 دولار للبرميل خلال نصف الأول من 2018 .

الجدول 7:تطور ميزان المدفوعات في الجزائر خلال (2010 _ 2018)

السنوات الحساب	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
مجموع حساب الجاري بالمليار دولار	12,146	19,688	24,376	9,946	-	-	14,61	_ 11,060	7,93
مجموع حساب رأسمال بالمليار دولار	4,424	2,726	_ 0,24	_ 0,70	-	-	0,15	1,06	_ 447

المصدر:بنك الجزائر، النشرة الإحصائية

الشكل 1: تطور ميزان المدفوعات في الجزائر خلال (2010 _ 2018)

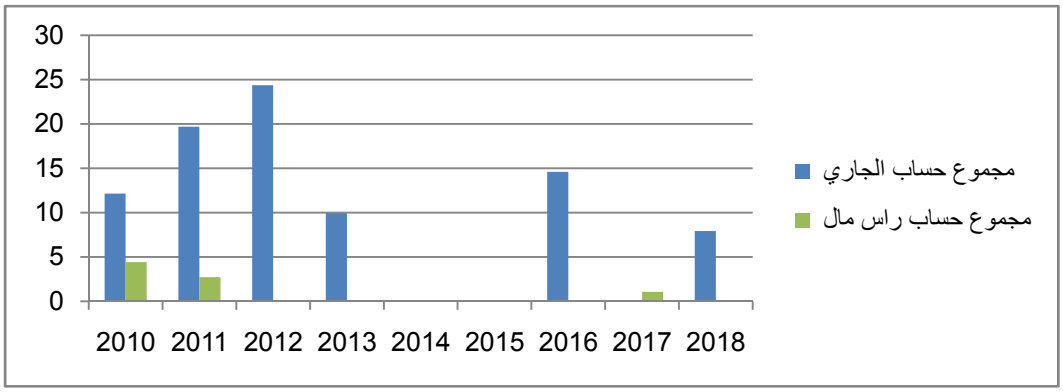

المصدر: من إعداد الباحثون بالاعتماد علي النشرة الإحصائية للبنك الجزائر

5.الخاتمة:

إن تحولات الاقتصادية لها اشد الآثار على الجزائر وخاصة عندما قامت بإصلاحات اقتصادية وكانت التجارة الخارجية ذات نصيب كبير من هذه الإصلاحات كما أن الجزائر سعت لتطوير اقتصادها لتندمج في الاقتصاد العالمي من خلال إبرام اتفاقيات شراكة مثل الشراكة الاورومتوسطية من اجل الاستفادة من تحرير التجارة كما أنها سعت لتحسين أداء ميزان المدفوعات من خلال زيادة صادراتها خارج المحروقات.

5 . 1 . نتائج الدراسة:

- إن هناك علاقة مباشرة بين التجارة الخارجية وميزان المدفوعات ويرجع هذا إلى أن المعاملات الاقتصادية تجارية التي تقوم بها الدولة مع بقية الدول الأخرى تدون وتسجل في ميزان المدفوعات.
- تعتمد الجزائر على مورد وحيد في التصدير وهو البترول وكذا اعتمادها على الاسترداد بنسبة كبيرة لتغطيت الطلب المحلي.
- التجارة الخارجية في الجزائر أدت إلى تنافس بين السلع المحلية والأجنبية.

5 . 2 . توصيات الدراسة:

- بما أن التجارة التي تقوم بها الجزائر مع بقيت الدول الاخري تدون في ميزان المدفوعات فوجب على الدولة تنويع الصادرات وهذا يعود على ميزان المدفوعات بالإيجاب أي تقليص العجز أو تحقيق التوازن أو تسجيل الفائض.
- لابد من تنويع الاقتصاد الوطني وإعطاء أهمية لقطاعات الأخرى لان لها قيمة إضافية في الاقتصاد.
- مراجعة السياسات المعتمدة من قبل الدولة والهادفة إلى دعم وتنويع الصادرات والبحث عن سبل تفعيل هذا التوجه بالنظر لأهمية، والمساهمة التي يمكن أن تقدمها في تحقيق التنمية ودعم الصادرات في الجزائر.
- تأطير قواعد الاستيراد في الجزائر بهدف حماية المنتوج الوطني من التنافسية الأجنبية.

6. قائمة المراجع:

- ANDI الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار. (23 03, 2020).
- Riadh, B. (s.d.). Ia Bonne Governance et la problematique des politique economuque et developpement :le cas de L 'ALGERIE.
- الاسراج حسين عبد المطلب . (جانفي , 2006). دراسة تحليلية لاسواق الاوراق المالية في الدول العربية . مصر المعاصرة . القاهرة

- الجريدة الرسمية الجزائرية. (10 05, 1993). المرسوم التشريعي رقم 93 - 10 العدد 34 .
- اونور ابراهيم . (فيفري , 2009). خصائص اسواق الاسهم العربية . سلسلة جسر التنمية عدد 80 المعهد العربي للتخطيط . الكويت .
- بارودي نعيمة . (2006). الاقتصاد الجزائري بين سندان الاختلالات الهيكلية و الانعاش الاقتصادي ومطرقة التعديل الهيكلي . الملتقي الاول حول ابعاد الجيل الثاني من الاصلاحات الاقتصادية ايام 04 - 05 ديسمبر . جامعة بومرداس .
- بطاهر علي . (2010). سياسات تحرير و الاصلاح الاقتصادي في الجزائر. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا.
- بنك الجزائر. (22 03, 2020).
- تقرير صندوق التجارة الخارجية لدول العربية. (بلا تاريخ). الفصل الثامن .
- حامد نور الدين . (03 - 07 اكتوبر). الخوصصة من وجهة نظر المؤسسات المالية الدولية حالة الجزائر . تأليف جامعة فرحات عباس (المحرر)، ضمن ملتقي دولي بعنوان : اقتصاديات الخوصصة و الدور الجديد للدولة ، (الصفحات 01 - 20). سطيف.
- دريش رشيد . (جانفي, 2014). انعكاسات الانفتاح التجاري في الجزائر على هيكل ميزان المدفوعات خلال الفترة 2000 - 2012. الاكادمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية.
- زعباط عبد الحميد . (بلا تاريخ). الشراكة الاورومتوسطية و اثارها على الاقتصاد الجزائري. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا.
- سمينة عزيزة . (2011). الشراكة الاوروجزائرية بين متطلابات و الانفتاح الاقتصادي و التنمية المستقلة. مجلة الباحث.
- شدا جمال الخطيب. (2008). العولمة المالية ومستقبل الاسواق الاوراق العربية لراس مال (المجلد الطبعة الاولي). عمان : دار مجدلاوي للنشر و التوزيع .
- شعبان لطفي معاجل فاتح. (2006). آثار وانعكسات برنامج التعديل الهيكلي على الاقتصاد الجزائري. الملتقي الدولي حول ابعاد الجيل الثاني من اصلاحات اقتصادية 04 - 05 ديسمبر . بومرداس: قسم العلوم الاقتصادية جامعة بومرداس .
- صندوق النقد الدولي . (13 03, 2020). احصائيات .
- مديرية الدراسات و الستشراف للجمارك. (23 03, 2020).
- مسعودي علي . (2012). واقع التجارة الخارجية في الجزائر وآفاتها في ظل مسار التحرير التجاري 1990 - 2010 . مذكرة غي منشورة قسم علوم التسيير تخصص اقتصاد تطبيقي و ادارة المنظمات جامعة الوادي . الوادي .
- مؤتمر الامم المتحدة للتجارة و التنمية. (22 03, 2020).
- وصاف عتيقة، و عاشور سهام . (2006). مكانة الاسواق المالية في الاقتصادات العربية و عوامل رفع كفاءتها. ملتقي دولي حول سياسات التمويل واثارها علة اقتصاديات و المؤسسات - دراسة حالة الجزائر و الدول النامية -يومي 21 - 22 . بسكرة: جامعة محمد خيضر .
- وعيل الميلود . (2013). المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها - حالة : الجزائر ، مصر ، السعودية - دراسة مقارنة خلال افترة 1990 - 2010 . الجزائر ، قسم العلوم الاقتصادية : جامعة الجزائر 03 .
- يعلي زينب . (2012). تطور التجارة الخارجية للجزائر خلال الفترة 2000 - 2010 مذكرة ماجستير غير منشورة. الجزائر: قسم العلوم تخصص ادارة العمليات التجارية جامعة الجزائر 03 .